البعض يدعو للتهدئة والحوار حفاظاً على الاستقرار وآخرون رفضوا انعقاده

استمرار الجدل النيابي حول مصير مجلس 2009 وتعديل الدوائر الانتخابية

تتابعت ردود الفعل على حكم «الدستورية» بإبطال إجراءات حل مجلس 2009 وبطلان انتخابات 2012 وإعادة مجلس 2009 بقوة القانون والإجراءات التي يجب أن تتم بهذا الخصوص، وقد شكلت الحكومة لجنة من 4 وزراء تستعين بالخبراء والمختصين لتنفيذ حكم «الدستورية» ومنها دعوة مجلس 2009 للانعقاد، وكان وزير العدل والأوقاف جمال الشهاب قد أكد لـ «الأنباء» دعوة مجلس 2009 للانعقاد برئاسة رئيس المجلس جاسم الخرافي. وتعليقا على هذا قال النائب صالح عاشور: «حسب معلوماتي الرئيس جاسم الخرافي لن يقبل بدعوة المجلس للانعقاد ثم ينحل، فلا هو ولا نحن نرضى أن نكون أداة بيد حكومة من دون مصداقية».

من جانبه، قال النائب مسلم البراك: «إهانة بالغة للشعب الكويتي أن تتم دعوة مجلس القبيضة للانعقاد في قاعة عبدالله السالم حيث أسقطهم الشعب بإرادة حرة في ساحة الإرادة من خلال الحراك الكبير والمطلوب هو ان تعمل الحكومة على اصدار مرسوم بحل مجلس القبيضة ليذهب هذا المجلس الذي لوث الحياة السياسية وأهان الدستور الى مزبلة التاريخ بإرادة الأمة».كما صرحت سلوى الجسار العائدة للمجلس بعد حكم المحكمة الدستورية بأن تقسيم الكويت الى خمس دوائر انتخابية لم يراع العدالة الاجتماعية والمساواة بين أفراد الشعب بسبب اختلاف الكثافة السكانية في كل دائرة واستحداث مناطق جديدة ولمراعاة العدالة والمساواة يجب اعادة النظر في عدد الدوائر وتوزيع المناطق.

من جهتها، أكدت النائب د.رولا دشتي ان نهج التهديد والوعيد لا يبني أوطانا، مطالبة الجميع بالتكاتف والتعاون والتحاور للوصول بسفينة الكويت الى شاطئ الأمان.وقالت د.دشتي في تصريح صحافي: ان الوطن بحاجة للحكمة والعقلانية وليس تحقيق بطولات انتخابية وأجندات خاصة على حسابه.وأضافت د.دشتي قائلة: ان تعديل الدستور يتطلب الحوار والتشاور بين جميع أطياف المجتمع وليس من خلال فرض الآراء والاقصاء وخلق المزيد من الصراعات والفوضى.

واختتمت دشتي تصريحها بالقول: «كفانا عبثا باستقرار الكويت وأمنها».

من جانبه، قال النائب صالح الملا من حسابه على «تويتر»: تعديل الدوائر بمشروع حكومي وبغياب الإرادة الشعبية أمر غير مقبول وغير مبرر، وهو ما سيعيدنا لتجربة ما قبل مجلس 1981، عندما استفردت السلطة بالقرار وفرضت تعديل الدوائر تكرست الطائفية والقبلية والطبقية لسنوات طوال، كانت نظرة قاصرة دفعنا ثمنها غاليا، أعتقد ان اي خطوة بهذا الاتجاه لا يمكن الا ان تفسر بأنها افتراض وجوده، مبينا ان الأمر الآخر أن مبدأ «لا بطلان بغير ضرر» مبدأ عام من مبادئ القانون أيضا «لا يقبل طلب ليس لمقدمه مصلحه فيه» فهل بحثت المصلحة في الطلب أصلا لذلك يستحيل ان يكون لهذا الأمر أساس من منطق او من قانون.

وقال د.الوسمي في تصريح على حسابه في موقع «تويتر» تعليقا على حكم المحكمة الدستورية بإبطال انتخابات مجلس 2012 «مازلت على رأيي أن مرسوم الحل صحيح شكلا وموضوعا، فالقول بأن عرض المرسوم من حكومة لم تكن مشكلة طبقا للقانون يعتبر إجراء باطلا وبالتالي فإن الحل الذي استند لهذه الإجراءات يكون باطلا ومن ثم فإن الدعوة للانتخابات تكون وردت على غير محل»، موضحا انه أمر مردود عليه من أن مرسوم الحل أصلا لا يشترط وجود حكومة قائمة أو مشكلة تشكيلا صحيحا لأنه يتصور عملا أن يكلف رئيس وزراء ثم لا يتمكن من تشكيل حكومته لرفض النواب القبول بالوزارة ومن ثم فإنه لا يمكن أصلا القول بوجود حكومة على الرغم من تكليف رئيس لها.

وأضاف: فلا يكون أمامه إلا طلب إعفائه أو رفع مرسوم حل المجلس لعدم إمكان التعاون معه، كما أنه لا يلزم في مراسيم الحل إلا توقيع الأمير وتوقيع رئيس الوزراء وتوافر أسبابه ودواعيه الموضوعية، لذا فإن التسبيب على هذا النحو يفتقر إلى أساس علمي صحيح، كما أن النظر في ذات الأداة وبحث سلامتها وتقرير عدم صحة ذلك يعني التدخل في عمل تنفيذي تمارس فيه السلطة التنفيذية «اختصاصا محجوزا» والقول بغير ذلك هو هدم لمبدأ الفصل بين السلطات وإلغاء صريح لما يسمى بأعمال السيادة وإخلال واضح باليقين القانوني، لأنه لا يمكن ابتداء التوقع للنحو الذي ستفسر اليه النصوص الدستورية وبما يجعل وجودها ونطاق تطبيقها وضوابط انطباقها رهنا بتقدير وقتي لأعضاء المحكمة الدستورية، وهو أمر لا يمكن معه أن تستقيم علاقة أو يستقر حق.

لذلك ومع تقديرنا لاجتهاد أعضاء المحكمة إلا أن القرار قد خرج عن حدود ولاية المحكمة ووظيفتها وهو في تقديرنا «عمل منعدم» لا ينشئ حقا ولا يمنع حقا ولا يرتب أثرا من الناحية القانونية، وهو رأينا وتقديرنا العلمي ووفقا لفهمنا المتواضع للقانون ونظرياته وبعد الرجوع للوثيقة الدستورية وأحكام القضاء الدستوري والمبادئ العامة للقانون.

عاشور: حسب معلوماتي الرئيس الخرافي لن يقبل بدعوة المجلس للانعقاد ثم ينحل

الوسمي: يستحيل منطقاً وقانوناً إلغاء إرادة الأمة لخطأ إجرائي

الجسار: تقسيم الكويت إلى 5 دوائر لم يراع العدالة الاجتماعية

البراك: إهانة بالغة للشعب الكويتي أن تتم دعوة مجلس القبيضة للانعقاد

رولا: نهج التهديد والوعيد لا يبني أوطاناً وعلى الجميع التكاتف والتحاور والتعاون

الملا: تعديل الدوائر بمشروع حكومي في غياب إرادة الأمة أمر غير مقبول وغير مبرر

مسلم البراك

د.رولا دشتي

د.سلوى الجسار

صالح عاشور

د.عبيد الوسمي

صالح الملا

مثنياً على التوجه نحو حل برلمان 2009

د.المسباح: أناشد الحكماء إنقاذ الكويت من السقوط

استنكر الداعية الاسلامي الشيخ د.ناظم المسباح ما وصفه بتردي الأوضاع السياسية في البلاد، مشيرا الى تداعيات حكم المحكمة الدستورية بحل مجلس الأمة الحالي وعودة المجلس السابق، مؤكدا اننا نحترم أحكام القضاء في حد ذاتها مع تحفظنا الشديد على عدم التفات السلطة لملاحظات المختصين منذ ذلك الحين، متسائلا: أين أدوار المستشارين القانونيين وهل تغافلوا عن العوار الدستوري الذي شاب مرسوم حل برلمان 2009 أم لم يفطنوا اليه أصلا، مبينا ان الشعب الكويتي يأسف لإدارة البلاد بهذا الأسلوب الذي يفقدنا الثقة في كل شيء، مثنيا على توجه السلطة نحو الحل الدستوري لبرلمان 2009، حيث ان هذا الحل يتسق تماما مع الإرادة الشعبية وطرح المختصين، داعيا جميع الحكماء من أبناء الأسرة ووجهاء الكويت إلى ان يتكاتفوا لوضع التصور الأنسب للبلاد حتى نخرج من تلك الأزمات.

وتابع:لقد بذل نواب المجلس الحالي جهودا مضنية وأنفقوا أموالا طائلة على حملاتهم إبان العملية الانتخابية وبعد نيل ثقة الشعب بالإضافة الى تحملهم ضغوطا شديدة في سبيل نيل هذه الثقة التي افتقدناها جميعا بسبب شبهات الفساد والمال السياسي التي التصقت بالمجلس السابق، فمن المسؤول عن تكبد النواب كل هذه الخسائر الفادحة ومن المسؤول عن ضياع أحلام الشباب الكويتي الذي ينشد الاستقرار السياسي كونه أولى خطوات التنمية الحقيقية في البلاد؟ ومن المسؤول عن تعويض الشعب الكويتي الذي بذل جهودا كبيرة وسهر ليالي طويلة في متابعة البرامج الانتخابية للمرشحين، ومن المسؤول عن إسقاط الأشهر الماضية من الحياة النيابية الكويتية.

وقال د.المسباح اننا في الوقت الذي نؤكد على حق الشعب في المطالبة بتحسين الواقع السياسي نحو الأفضل الا اننا نحذر من الدعوة للتصادم لأن الخاسر حينئذ هو الوطن والمواطنون وسيؤدي الى ما لا تحمد عقباه.

وأشار الى ان البلاد تمر بمرحلة صعبة بسبب الفساد الذي ينخر في كثير من مؤسسات الدولة، موضحا أهمية ان يكون لدينا برلمان قوي يمارس صلاحياته الدستورية في الرقابة والتشريع حفاظا على مصلحة الكويت وأبنائها.

وناشد د.المسباح أبناء الشعب الكويتي التحلي بالحكمة والتروي وعدم الاندفاع حفاظا على البلاد من الانزلاق نحو الفوضى، في اشارة منه الى حالة الغضب والحنق التي سادت معظم أوساط الشعب الكويتي بسبب تلك الأزمات، داعيا المولى جل وعلا ان يحفظ على الكويت أمنها واستقرارها انه ولي ذلك والقادر عليه.

د.ناظم المسباح

«نهج» يؤيد بيان «الأغلبية» ويدعو لتحويله إلى برنامج انتخابي موحد

أصدر تجمع «نهج» بيانا جاء فيه: ان ما يميز الكويت عن محيطها الخليجي والعربي هو أسبقيتها في الحياة الديموقراطية والممارسة النيابية وصيانتها لحقوق وحريات الانسان ومما لاشك فيه ان وجود مجلس منتخب يعبر عن إرادة الامة كان ذلك بمثابة الحصن الحصين لما سبق، الا ان اطرافا في السلطة كانت ترى فيما سبق تعديا على مكتسبات تراها انها حق لها لا يجوز ان يشاركها الشعب، فكانت الاعتداءات المتكررة على النظام الديموقراطي من تزوير للانتخابات الى الحل غير الدستوري حتى وصلنا الى مرحلة جديدة تتمثل في حل السلطة التشريعية عن طريق السلطة القضائية في سابقة لم تشهدها الكويت. ان الاحداث الاخيرة التي شهدتها الكويت هي بمنزلة المهزلة السياسية وصورة من صور العبث الصبياني الذي تمارسه الحكومة في حق الأمة ودستورها، الامر الذي يدعو الى سرعة الاعلان عن المتسبب في هذه السابقة الخطيرة ومحاسبته بشكل عاجل.ان المتابع للشأن المحلي يجد ان الكويت تعاني حالة من الجمود السياسي لا ينهيه الا مجموعة من الإصلاحات الدستورية تصل بنا الى نظام برلماني كامل يحقق الاهداف ومقاصد العملية السياسية في الكويت. وانطلاقا مما سبق، نعلن نحن في تجمع «نهج» المعارض عن تأييدنا الكامل لبيان كتلة الأغلبية النيابية وندعو الى تحويله لبرنامج انتخابي موحد.ختاما ندعو المواطنين الى المشاركة الإيجابية في الحراك السياسي ومحاربة قوى الفساد التي ازعجتها الانجازات التي حققها المجلس المنحل والمتمثلة في إقرار 8 قوانين خلال 13 جلسة فقط في مجلس لم يكمل 120 يوما. حفظ الله الكويت وشعبها من كل مكروه.

الإعلان عن تأسيس رابطة «برلمانيون من أجل سورية»

يدعو النائب السابق د.وليد الطبطبائي وسائل الإعلام المحلية والخارجية إلى حضور مؤتمر صحافي للاعلان عن تأسيس رابطة «برلمانيون من اجل سورية» بمشاركة كل من النائب الثاني لرئيس مجلس النواب البحريني عادل المعاودة وعضو مجلس النواب اللبناني خالد الظاهر والنائب السابق في مجلس الأمة الكويتي محمد هايف ونواب آخرين.

ويعقد المؤتمر في ديوان د.وليد الطبطبائي بمنطقة كيفان الساعة 12,30 ظهرا اليوم السبت 23 يونيو 2012، وسيتلى فيه البيان التأسيسي لـ«برلمانيون من أجل سورية» وفيه دوافع تأسيس هذه الرابطة وأهدافها كما سيتحدث المشاركون عن تصوراتهم لصور الدعم والمساندة المقترحة للشعب السوري الشقيق، والوسائل التي ستتبناها رابطة «برلمانيون من أجل سورية» لأداء واجب المناصرة الأخوية لثورة هذا الشعب نحو نيل حقوقه في الحرية والكرامة وواجب المنظمات البرلمانية العربية والإسلامية والدولية في هذا الخصوص. الإعلان عن تأسيس رابطة «برلمانيون من أجل سورية»

يدعو النائب السابق د.وليد الطبطبائي وسائل الإعلام المحلية والخارجية إلى حضور مؤتمر صحافي للاعلان عن تأسيس رابطة «برلمانيون من اجل سورية» بمشاركة كل من النائب الثاني لرئيس مجلس النواب البحريني عادل المعاودة وعضو مجلس النواب اللبناني خالد الظاهر والنائب السابق في مجلس الأمة الكويتي محمد هايف ونواب آخرين.

ويعقد المؤتمر في ديوان د.وليد الطبطبائي بمنطقة كيفان الساعة 12,30 ظهرا اليوم السبت 23 يونيو 2012، وسيتلى فيه البيان التأسيسي لـ«برلمانيون من أجل سورية» وفيه دوافع تأسيس هذه الرابطة وأهدافها كما سيتحدث المشاركون عن تصوراتهم لصور الدعم والمساندة المقترحة للشعب السوري الشقيق، والوسائل التي ستتبناها رابطة «برلمانيون من أجل سورية» لأداء واجب المناصرة الأخوية لثورة هذا الشعب نحو نيل حقوقه في الحرية والكرامة وواجب المنظمات البرلمانية العربية والإسلامية والدولية في هذا الخصوص.